

Distr.: General
28 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام
في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدم من المجلس الوطني للمنظمات النسائية الألمانية، وهي منظمة
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجرى تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

200115 200115 14-65448 (A)



بيان

يحتفل المجتمع الدولي في عام ٢٠١٥ بالذكرى العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد منهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥ باعتباره صكًا أساسيا لحقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات. إنها فرصة ممتازة لتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين وتقييم التقدم المحرز والنظر في التحديات المتبقية وإبراز الفرص المتاحة في سبيل تمكين النساء وتمتعهن بالمساواة.

ويشير المجلس الوطني للمنظمات النسائية الألمانية، من خلال تقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين، إلى أنه أساسا بسبب الكفاح الدؤوب للنساء من أجل حقوقهن وتحقيق المساواة بين النساء والرجال عبر أرجاء العالم، جلبت العشرون سنة الماضية تقدما كبيرا في مجال تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

ورغم ذلك، لا يزال الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في بيجين عام ١٩٩٥ من أجل إعمال حقوق النساء وتحقيق المساواة بين الجنسين، رحلة غير مكتملة. فلا يزال هناك طريق طويل أمام التحقيق الكامل للمساواة بين الجنسين في الحياة اليومية للنساء والرجال، بغية التحرر من القوالب النمطية والتمييز والتحرر من العنف ضد النساء والفتيات وتقديم حصة متساوية من العمل المربح والرعاية ووصول المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، إلى أسواق العمل والموارد الإنتاجية. ورغم كون المساواة بين الجنسين ينبغي أن تصبح قيمة أساسية للمجتمعات الديمقراطية، فإنها لم تصبح بعد واقعا ملموسا في أي مكان في العالم.

ولا تزال هناك العديد من التحديات أمام إنجاز الوعود المتعهد بها في إعلان ومنهاج عمل بيجين فضلا عن التوصيات المتعلقة بالإجراءات المقترحة في مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر. ويرغب المجلس الوطني للمنظمات النسائية الألمانية في إبداء بعض الملاحظات بشأن التحديات الحالية التي تؤثر في تنفيذ وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن الأهداف الاستراتيجية التالية لمنهاج العمل: المرأة والاقتصاد، والمرأة والفقر، ودور المرأة في السلطة واتخاذ القرار.

ويعتبر الاستقلال الاقتصادي للنساء أمرا ذا أهمية حاسمة من أجل تمكينهن من القيام بخيارات حقيقية في حياتهن على قدم المساواة مع الرجال وبهدف تحقيق المساواة بين الجنسين بحكم القانون والواقع. ويعتبر تحقيق الاستقلال الاقتصادي للنساء شرطا أساسيا لتجنب الفقر والإقصاء الاجتماعي. والنساء معرضات للفقر بشكل خاص عندما يعانين أشكال متعددة ومتداخلة من التمييز، مثل التمييز القائم على أساس وضعهن كمهاجرات أو أصلهن الإثني أو إعاقتهن أو سنهن أو دينهن أو معتقدنهن أو ميولهن الجنسية.

ومن أجل كسر أغلال تبعية النساء لشركائهن أو للدولة، لا بد من ضمان اعتبار الضمان الاجتماعي والحقوق الضريبية حقوقاً فردية. ورغم ذلك، لم يصبح استقلال النساء الاقتصادي الحقيقي والكامل حقيقة ملموسة بعد في ألمانيا، وهناك هوة واسعة ما بين الحالة بحكم القانون والحالة بحكم الواقع. فالدستور الألماني يوفر بشكل قانوني حقوقاً متساوية للنساء والرجال. ومن الناحية النظرية، تتمتع النساء بفرص متساوية، غير أنه ما زالت هناك ثغرات جنسانية في مجال الوصول إلى سوق العمل وأجور العمل ومخاطر الفقر والمعاشات التقاعدية والعمل غير المدفوع الأجر.

وفي ألمانيا، لا يزال مسار الحياة يختلف بشكل واسع ما بين الرجال والنساء. ذلك أن النساء يتوقفن عن العمل المربح مرات أكثر ولفترات أطول مقارنة مع الرجال. وتعمل النساء ساعات أقل على أساس حصولهن على أجور أدنى ويشغلن في معظم الأحيان وظائف غير مستقرة (وظائف صغرى مثلاً). وتقبل النساء في معظم الأحيان الوظائف الصغرى، وهي وظائف تستند إلى نظام قانوني يفترض أنه ينبغي أن تكون هناك فحة من العمالة تتلقى أجوراً متدنية (أقل من ٤٥٠ يورو شهرياً)، وليس لها الحق في الحصول على ضمان اجتماعي مستقل. وهناك نظام قانوني آخر يحدد الإطار الخاص بالوظائف الصغرى، وهو الوعاء الضريبي الحالي.

فقد بينت دراسة قام بها المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية مؤخراً على أساس الإحصاءات المتعلقة بالدخل والضريبة أن دخل وأصول النساء أقل بنسبة ٥٠ في المائة من رواتب وأصول الرجال، بل إن النساء يجب أن يدفعن ضرائب أكثر على نفس الدخل، وهو ما يرتبط بالجدول الضريبي غير المتساوية بنظام تقسيم دخل الأسرة للأغراض الضريبية (نظام تقسيم الضرائب (Ehegattensplitting) نظام تُقتطع بموجبه الضريبة من الشريكين على أساس نصف مجموع دخليهما).

ويعتبر الحصول على دخل كاف يكفل التمتع بسبل عيش مستقلة وبأصول أكثر صعوبة بالنسبة للنساء مقارنة بالرجال. ويتبين هذا بوضوح من خلال الفجوة الحالية في الأجور بين الجنسين، التي بلغت نسبة ٢٢ في المائة (للمقارنة: يبلغ متوسط فجوة الأجور بين الجنسين ١٦ في المائة داخل الاتحاد الأوروبي)، حيث تزداد الفجوة بين الأجور وفق سن النساء وترتيبهن الهرمي في المشاريع والشركات. وبصفة خاصة، فإن الأجور المدفوعة في مجال الرعاية الاجتماعية، التي غالباً ما تقوم بها النساء، مثل رعاية الأطفال وغيرهم من الأشخاص المعالين، هي أجور أقل بكثير من الأجور المدفوعة في الوظائف التي يهيمن عليها الرجال.

ويجب التنويه بالارتفاع المتواصل لمشاركة النساء في سوق العمل في ألمانيا من نسبة ٦٠ في المائة (٢٠٠٥) إلى ٧١,٥ في المائة (٢٠١٢) باعتباره تطورا إيجابيا للسلطة الاقتصادية للنساء. غير أن هذه الأرقام لا تأخذ في الاعتبار أن العديد من النساء بألمانيا يعملن في أعمال بدوام جزئي وأعمال غير نمطية وغير مستقرة. وعلى هذا الأساس، من المضلل الحديث عن تجربة ناجحة انطلاقا من مجرد ارتفاع معدل العمالة العام لأن هذه الأرقام لا تُحول إلى معادلات العمل بدوام كامل، ومن ثم تشير إلى الحجم المطلق لأوقات عمل النساء.

ولا تعكس النسبة المئوية للنساء في المناصب التنفيذية وجودهن في عالم العمل ومستواهن التعليمي العالي. فالنساء ممثلات تمثيلا قليلا بصفة خاصة ضمن مناصب "كبار الموظفين التنفيذيين"، أي في مجالس الإدارة والإشراف. فعلى مستوى مجالس الإدارة، ما زالت النساء لا توجدن إلا في خمس شركات ألمانية كبيرة. ولا يزال الرجال في ألمانيا يهيمنون على المناصب التنفيذية العليا. ولا تتولى النساء إلا ٤ في المائة من مناصب أعضاء مجالس الإدارة و ١٥ في المائة من أعضاء مجالس الإشراف في ٢٠٠ شركة من أكبر الشركات الألمانية. وإضافة إلى ذلك، لا تزال النساء ممثلات تمثيلا قليلا في المناصب التنفيذية في قطاعي الإدارة والعلوم.

وتنجم عن الاختلاف بين الجنسين في مساري الحياة والدخل فجوة في المعاشات التقاعدية بين الجنسين بلغت ٥٩,٦ في المائة، وهو ما يعني أن النساء يحصلن على معاشات أقل من معاشات الرجال بنسبة ٥٩,٦ في المائة (بالمقارنة مع فجوة في المعاشات التقاعدية بين الجنسين تبلغ ٣٩ في المائة داخل الاتحاد الأوروبي). وهذه الفجوة أكثر بثلاث مرات من فجوة الأجور بين الجنسين تقريبا! وتبيّن فجوة المعاشات بين الجنسين أن مظاهر عدم المساواة بين الجنسين تتراكم على مدى حياة النساء. ويعتبر الفقر في مرحلة الشيخوخة تجربة مؤلمة بالنسبة للعديد من النساء اللاتي تعهدن بالقيام بأعمال غير مدفوعة الأجر لرعاية الأطفال وغيرهم من الأشخاص المعالين. بل إن أجور الأمهات تنخفض خلال مرحلة الشيخوخة بارتفاع عدد أطفالهن بسبب حصولهن غير الكافي أو المحدود على عمل بأجر خلال فترة العناية بالأطفال؛ ذلك أن كل طفل يعني نقص ٥٠ يورو من مبلغ المعاش.

ويمكن لنا أن نلخص بالقول إن منهاج عمل ييجين بشأن مجالات الاهتمام الحاسمة المذكورة سلفا يمكن قراءته باعتباره مطلبا ملحا بتغيير السياسة الحالية في مجال الاقتصاد والعمالة في ألمانيا، لأن الاستقلال الاقتصادي للنساء ما زال بعيدا كل البعد عن التحقق، وما زالت العديد من النساء في وضع التبعية. وعلى النقيض من ذلك، يمنع الإطار القانوني

القائم على مفهوم "المعيل الذكر" النساء من أن يصبحن مستقلات اقتصاديا، ولا يقدم إلا فرصا محدودة للحصول على عمل لائق والتمتع بنظام الحماية الاجتماعية. ويؤدي هذا الوضع أيضا إلى الفصل بين الجنسين داخل سوق العمل والتمثيل المفرط للنساء في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر.

ونرغب أن تسهم عملية استعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٠ عاما على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وخطة التنمية القادمة لما بعد عام ٢٠١٥ مساهمة مهمة في حماية وضمان حقوق المرأة وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل. ويجب إنفاذ سياسات المساواة بين الجنسين خصوصا عند النظر في تنامي الحركة المناهضة للنساء التي تهدد التنفيذ الناجح للسياسات والإعلانات والصكوك الجنسانية التي وُضعت خلال العشرين سنة الماضية. ويجب ضمان تقديم موارد بشرية ومالية كافية للسياسات والهياكل الجنسانية الرامية إلى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل على جميع المستويات.

وما زال هناك طريق طويل من أجل التقدم إلى الأمام وإنهاء الرحلة غير المكتملة الرامية إلى تحقيق مساواة حقيقية ومستدامة بين المرأة والرجل. وتزداد خيبة أمل وإحباط العديد من النساء لأن أصواتهن لا تؤخذ في الاعتبار بجدية عندما يطالبن بتحقيق المسار العادي للأمور فقط، ألا وهو المساواة بين الجنسين. ولا نريد أن نتنظر ٢٠ سنة أخرى لسد الفجوة بين الجنسين.